

Distr.
GENERAL

E/CN.4/Sub.2/1999/33
22 July 1999
ARABIC
Original: FRENCH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة حقوق الإنسان

اللجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الأقليات

الدورة الحادية والخمسون

البند ٤ من جدول الأعمال المؤقت

إعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

مذكرة شفوية مؤرخة في ١٥ حزيران/يونيه ١٩٩٩ موجهة إلى مفوضية
الأمم المتحدة لحقوق الإنسان من البعثة الدائمة للعراق لدى مكتب الأمم
المتحدة في جنيف

تهدي البعثة الدائمة لجمهورية العراق لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف تحياتها إلى مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وتتشرف بأن توجه إليها طيه* دراسة بعنوان "العقوبات الاقتصادية المفروضة على العراق" (النص العربي).

وتكون البعثة الدائمة لجمهورية العراق ممتنة لو تكرمت بتوزيع الدراسة المرفقة كوثيقة من الوثائق الرسمية للدورة الحادية والخمسين للجنة الفرعية في إطار البند ٤ من جدول الأعمال.

* المرفق مستنسخ كما هو باللغتين العربية والانكليزية فقط.

العقوبات الاقتصادية المفروضة على العراق

دراسة مقدمة من حكومة جمهورية العراق
الى

الدورة (٥١)/١٩٩٩

للجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الاقليات

المقدمة

١. أصبح من الواضح في السنوات الأخيرة أن بعض الدول الكبرى تستمر، رغم انتهاء الحرب الباردة، في استغلال وضعها المهيمن على الساحة الدولية، سياسياً واقتصادياً لتطبيق تدابير قسرية ذات طابع اقتصادي (عقوبات اقتصادية) باسم الأمم المتحدة، أو من جانب واحد ضد بعض الدول النامية بهدف إضعاف النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي الذي اختارته هذه الدول. وكانت (أزمة وحرب الخليج) كما تسميها أجهزة الإعلام الغربية والتي أدت إلى العدوان المسلح على العراق بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها دليل واضح على هيمنة قطب سياسي واحد على الإرادة السياسية الدولية.
٢. لقد فرضت العقوبات الاقتصادية على العراق بموجب قرار مجلس الأمن الدولي (١٩٩٠/٦٦١) بدعوى عدم امتثاله لقرار مجلس الأمن (١٩٩٠/٦٦٠) القاضي بانسحاب القوات العراقية من الكويت. وكان القرار إلزامياً وشاملاً، ومع أنه استثنى المواد الطبية والغذائية، إلا أنه من الناحية العملية، ومنع تجريد الأرض العراقية في الخارج ومنع العراق من فرص توفير الموارد المالية لم يكن لهذا الاستثناء قيمة تذكر.
٣. ولم يتوقف الحصار الشامل بعد زوال الأسباب التي دفعت مجلس الأمن لاتخاذ القرار بفرضه، وإنما استمر بشكل عنيف لاسيما بعد صدور قرار مجلس الأمن (١٩٩١/٦٨٧) المثير للجدل سواء بطريق تبينه أو بالنظر لمحتواه، والذي ألغى الأساس الذي فرض بموجب الحصار وربط موضوع الحصار وبشكل تعسفي بمدى تطبيق العراق للقرارات السابقة ولاحقة لمجلس الأمن.
٤. إن واحدة من الأفكار الرئيسية لقوانين الحرب تحدد فارقاً بين المقاتل وبين المواطن المدني، وكما أشرنا آنفاً، فهذا الأخير لا ينبغي أن يكون هدفاً للحرب، والأسلحة يجب تصميمها واستخدامها بحيث أنها تستهدف المقاتلين وتتفادى إلحاق أي أذى مفرط بالمدنيين. بيد أن العقوبات الاقتصادية قد برهنت على أنها وإن لم تكن إحدى فئات كروز إلا أنها أسلحة غير مرئية وبالغة الخطورة وتشكل رديفاً لعمليات القصف الشامل. إن العقوبات الاقتصادية، كما عبر عنها الرئيس الأمريكي الأسبق ويلسون "تقدم علاجاً صامتاً ومهلكاً".
٥. وبعد ما يزيد على ثمان سنوات من هذا الحصار الشامل لا يمكن للمرء أن يتصور حالة شعب يعيش في حرمان كامل من جميع وسائل الحياة بعد أن تم تدمير البنى التحتية للاقتصاد، إضافة إلى سنوات

الحصار التي اجهزت على مالم تطله قنابل الحلفاء اثناء القصف العشوائي والمكثف لكامل اراضي العراق وتدميرها لمعظم منشآته الحيوية دون تمييز.

٦. لقد شهدت وكالات الامم المتحدة العاملة في العراق وبعثات المنظمات الدولية الانسانية حجم الدمار الهائل الذي تعرض له العراق، كما شهدت اثار الحصار الشامل الذي تقاوم يوماً بعد آخر والتي تجسدت في شبح الموت الذي يهدد على نحو مستمر قطاعات كبيرة من ابناء الشعب العراقي جراء نقص الغذاء والدواء وتداعي البنية الاقتصادية وانهيار قطاعات الخدمات ذات الصلة الاساسية بالصحة.

٧. و نجحت واشنطن في استمرار العقوبات وربطها بسلسلة من الشروط والمطالب المعقدة التي لايمكن للعراق ان يثبت امتثاله لها كما صدرت عن الادارة الامريكية تصريحات عديدة تؤكد ان العقوبات ستستمر حتى لو امتثل العراق لقرارات مجلس الامن ذات الصلة.. وهذه التصريحات هي انتهاك لميثاق الامم المتحدة وقراراتها وصكوك حقوق الانسان كافة.

أثر العقوبات الاقتصادية على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

٨. لقد إمتدت آثار الحصار الاقتصادي المفروض على العراق منذ ٢/آب/١٩٩٠ ولحد الان لتمس جميع نواحي الحياة وأخرت عملية التقدم والنهوض الحضاري في كل الميادين ونستطيع القول أن الشعب العراقي بكباره وصغاره يواجهون اليوم تدميراً وأبادة بسلاح لا يقل عن أسلحة الدمار الشامل، ألا وهو سلاح الحصار الاقتصادي . وسنقدم في ادناه استعراضاً موجزاً للاضرار التي لحقت ببعض القطاعات الحيوية التي لها مساس مباشر بحياة المواطنين.

قطاع الصحة:-

٩. تعرضت الاوضاع الصحية في العراق الى اشد صور التدهور جراء الحرب والحصار وذلك بسبب النقص الكبير في معدات قطع الغيار الطبية وفي شحة الأدوية والمستلزمات الطبية والأجهزة المختبرية مما تسبب في عدم كفاية فرص الحصول على الرعاية الصحية وعدم كفاية الأغذية والى تدني كبير في مستوى الخدمات الصحية الأمر الذي سبب تفشي أمراض نقص التغذية والهزال ونقص الفيتامينات والسعرات الحرارية سيما الأطفال من الفئة العمرية دون سن (٥) سنوات.

١٠. ومما لاشك فيه أن تأثير الحصار على الأطفال كان أكثر وقعاً إذا ما علمنا أن نسبة الأطفال في العراق هي ٤٣,٦ ٪ (تقرير مبعوث الأمم المتحدة صدر الدين آغاخان عند زيارته بعد إنتهاء العدوان على العراق عام ١٩٩١). وأكنت وثيقة صادرة عن اليونسيف عام ١٩٩٤ على بقاء حالة الطفل والمرأة في العراق على ما هو عليه من التدهور، فبعد حرب الخليج تزايد معدل وفيات الرضع من (٢٨) الى (٦٤) لكل (١٠٠٠) حالة ولادة حية كما ازداد معدل وفيات الأطفال من (٤٨) الى (٨٠) لكل (١٠٠٠) ولادة حية. وأكد تقرير اليونسيف لعام ١٩٩٧ على أن حوالي مليون طفل في العراق مصابون بسوء التغذية المزمن. وقال ممثل اليونسيف السابق في بغداد السيد فيليب هفينيك ((أن ما نراه تراجع دراماتيكي في حالة التغذية عن عام ١٩٩١، وأن ما يقلقنا الآن هو أنه لا توجد دلائل للتحسن منذ أن أصبح اتفاق النفط مقابل الغذاء نافذاً ... أن من الواضح أن الاطفال هم من يتحمل الجزء الأكبر من تدهور الوضع الاقتصادي الحالي ويجب حمايتهم من تأثيرات الخطر وإلا فأنهم سيستمرون يعانون وهذا لا يمكننا قبوله)). كما أشار الأمين العام السابق للأمم المتحدة في تقريره المقدم الى الجمعية العامة عام ١٩٩٥ الى الحالة المأساوية في العراق وذكر أن وفيات الاطفال في تزايد مستمر بسبب الامراض الناتجة عن سوء التغذية وأنعدام

الصحية المناسبة ودعا في الوثيقة (Position Paper) الصادرة في ٥/كانون الثاني/ ١٩٩٥ الى (اعتماد آلية للتخفيف من آثار الجزاءات على الفئات الضعيفة).

١١. وقد تسببت العقوبات الاقتصادية في شحة كبيرة في الغذاء والدواء ومستلزمات الحياة الضرورية وحرمت فئات الشعب من أبسط احتياجاتهم الانسانية وفي مقدمتهم الاطفال. اذ بلغت وفيات الاطفال دون سن الخامسة لامراض منتخبة لشهر آذار/ ١٩٩٩ (٦٣٩٩) حالة وفاة. اما مجموع وفيات الاطفال منذ بداية فرض الحصار عام ١٩٩٠ حتى نهاية عام ١٩٩٨ فقد تجاوز المليون ونصف المليون طفل بسبب ازدياد نسبة الاصابة بامراض (التهاب الكبد الفايروسي والجهاز التنفسي وشلل الاطفال والملاريا وسوء التغذية).

١٢. وبينت الدراسات التي اجرتها مجموعة هارفرد عام ١٩٩١ بان الحصار قد اثر على المرأة العراقية بصورة واضحة وان (٥٧٪) من النساء يعانون من حالات مرضية نفسية اهمها القلق النفسي والكآبة والانفعالية والارق وفقدان الوزن والصداع وازدياد اعباء الاعمال الاضافية للمرأة في ظل ظروف الحصار. وكذلك فان الحصار قد اثر على الاطفال الذين يعانون من مجموعة من الاضطرابات والامراض النفسية واهمها اضطرابات عاطفية (كآبة، حزن، قلق، اشكالات في النوم والتركيز، خوف)، اضافة الى اضطرابات في التفكير وخصوصاً القلق والتخوف من المستقبل.

١٣. وادى الحصار الى شحة كبيرة وعدم توفر الادوية الاساسية والمستلزمات الطبية وبعض انواع اللقاح والمصنوع المستعملة للوقاية والمعالجة والمضادات الحيوية وادوية معالجة السكري والسرطان والامراض المزمنة وادوية الكلى وعلاج الامراض القلبية وارتفاع ضغط الدم وغيرها من المستلزمات والادوية الضرورية الاخرى.

١٤. لقد لفت الوضع المأساوي في العراق انتباه الامين العام للامم المتحدة فقد اشار الى ذلك في تقريره الى الجمعية العامة عام ١٩٩٥ في الفقرة ٧١١ اذ وصف الحالة الانسانية في العراق قائلاً (لقد استمر تدهور الاحوال الصحية في جميع انحاء البلاد بسبب نقص العقاقير الاساسية واللوازم الطبية ومما زاد من خطورة الحالة قلة الامداد بالماء الصالح للشرب وسوء حالة المرافق الصحية بسبب الافتقار للمعدات الاساسية وقطع التيار اللازمة لاصلاح شبكات الماء والصرف الصحي وشبكات الامداد بالكهرباء). وفي الفقرة ٧١٦ من التقرير نفسه ذكر الامين العام ان وفيات الاطفال في تزايد مستمر بسبب الامراض الناتجة عن سوء التغذية وانعدام الرعاية الطبية المناسبة.

١٥. و اشار مساعد المدير الاقليمي لمنظمة الصحة العالمية في الشرق الاوسط في مؤتمر صحفي عقده في جنيف في آذار ١٩٩٦ الى (ان الحصار المفروض على العراق منذ عام ١٩٩٠ اعادت الوضع الصحي في العراق خمسين عاماً الى الوراء).

١٦. كما أفاد تقرير الأمين العام للأمم المتحدة المقدم الى الجمعية العامة المرقم (A/51/1) في الفقرة (٨٢١) بأن (المساعدات الانسانية التي تقدم الى العراق ظلت أقل بكثير من الاحتياجات الناشئة عن المصاعب التي يواجهها الأطفال والنساء والمسنون وعدد متزايد من الأسر المعوزة في العراق)، وقد أبلغت عدة وكالات تابعة للأمم المتحدة تعمل في الميدان عن استمرار تدهور الأحوال الصحية والتغذية مع تعرض مايقدر بـ (٤) ملايين نسمة معظمهم من الأطفال دون سن الخامسة من العمر لخطر التضرر الجسدي والعقلي الجسيم نتيجة سوء التغذية.

١٧. و أكد السيد ياسوشي آكاشي مساعد الأمين العام للأمم المتحدة للشؤون الانسانية أثناء زيارته للعراق في مايس/١٩٩٧ أنه (شاهد فعلا أن هناك معاناة انسانية حقيقية وأوضاع المستشفيات يرثي لها مأساوية وهذا الأمر لا يقتصر على بغداد بل ينسحب ايضا الى المناطق الشمالية وقال (ان مآرأته خلال زيارتي هو دليل واضح على المعاناة اللاانسانية التي يعيشها شعب العراق وهذه نتائج مأساوية للحصار الذي قرره مجلس الأمن على العراق) وأضاف (ان مآرأته لسوء الحظ هو بسبب العقوبات الاقتصادية التي قرر مجلس الأمن وضعها تحت ظروف محددة واقول أنها مسألة يفترض على المجتمع الدولي مناقشتها كحالة).

القطاع التربوي

١٨. وكان للعدوان الذي شنته دول التحالف على العراق، فضلاً عن استمرار الحصار، آثاراً سلبية خطيرة على النهوض بمستوى التربية والتعليم والعلوم والثقافة في العراق، وبعد ان تعرضت المؤسسات التربوية كالمدارس والمعاهد والكلليات ورياض الأطفال والمؤسسات الثقافية الى القصف الجوي الشديد باتت هذه المرافق عاجزة عن اداء دورها التربوي بشكل سليم جراء النقص الشديد في التقنيات التربوية والوسائل التعليمية والمواد المختبرية ومستلزمات المكتبات وطبع الكتب الدراسية وانتاج الاثاث، وكل ماله صلة بالعملية التربوية.

١٩. ومن امثلة التدهور الاخرى في المجال التربوي هو النقص الحاد في ابسط مستلزمات العملية التربوية كمقاعد الدراسة التي بلغ النقص فيها (٦٥٠ الف) مقعد دراسي، والكتب التي بلغ النقص فيها (٤٠ مليون) كتاب مدرسي وحتى اقلام الرصاص والدفاتر، اضافة الى ان اكثر من (٩٠٠٠) بناية مدرسية تحتاج الى اعمال ترميم وصيانة وادامة مما كان له اثر كبير في ارتفاع اعداد الطلبة المتسربين من المدارس حيث بلغ عدد الطلبة المتسربين اكثر من (٤٠٠) الف طالب للمراحل الدراسية الاولى كافة. كما ان الحصار العلمي ادى الى اتساع الفجوة فيما يتعلق بالتطور العلمي والتكنولوجي بين العراق

والعالم الخارجي، فلم يعد بإمكان الجامعات والمعاهد العلمية المتخصصة مواصلة الاتصال وتبادل المعلومات والخبرات والبيئات مع نظيراتها الأجنبية لنقص الموارد المالية المتاحة لها.

٢٠. لقد كان لآثار العدوان الظالم على العراق عام ١٩٩١ والحصار الاقتصادي إنعكاساته الخطيرة على العملية التربوية والتعليمية وفيما يلي جانب من الأضرار التي تعرض لها هذا القطاع:-

- تسرب أعداد كبيرة من أطفال رياض الأطفال وتلاميذ المدارس لأسباب عديدة منها ارتفاع تكاليف النقل وإنعدام التغذية المدرسية وقلة الألعاب المسلية والوسائل التعليمية وقيام التلاميذ بالعمل في المهن الحرة لمساعدة أولياء أمورهم لتغطية نفقات المعيشة والكساء وغيرها من مستلزمات الحياة الضرورية.

** بلغ عدد الطلبة المتسربين في التعليم الابتدائي (٨٦٤١٣) طفلاً للعام الدراسي ١٩٩٥/٩٤ أي بنسبة ٣,٤٪ من المجموع الكلي.

** بلغ عدد الطلبة المتسربين في التعليم الثانوي خلال العام الدراسي أعلاه (٦٢٣٤٥) تلميذاً أي بنسبة ١,٨٪ من المرحلة الإعدادية وكذلك بنسبة ٧,٦٪ من المرحلة المتوسطة.

** إنخفاض عدد إلتحاق الأطفال المشمولين بالتعليم الإلزامي في المدارس الابتدائية للعام الدراسي ١٩٩٥/٩٤ إلى (٣٣٩٢٥٦٠) تلميذاً بعد أن كان مخططاً له أن يبلغ (٣٧٤٥٥٣٢) تلميذاً. وبلغ عدد الراسيين من الدراسة الابتدائية (٦٢٧٦٧٢) تلميذاً وتلميذة فيما بلغ عدد الراسيين من الدراسة الثانوية (٢٨٦٩٩٨) طالب وطالبة.

٢١. وبين تقرير منظمة اليونسف لعام ١٩٩٧ أن نسبة المتسربين من المدارس الابتدائية بلغت ٧٣٪ بالنسبة للأطفال بين ٦-١١ سنة من العمر. وبين التقرير أن حوالي ربع الأطفال الذين يحق لهم الإلتحاق بالدراسة الابتدائية هم خارج الدراسة. أما تقرير منظمة اليونسكو لعام ١٩٩٨ فقد أعرب عن القلق أزاء تزايد عدد الأطفال المتسربين من الدراسة بسبب سوء الأوضاع الاقتصادية لذويهم وأضطرابهم إلى العمل لكسب العيش في أعمال هامشية لدعم دخل أسرهم. إضافة إلى ارتفاع معدلات جنوح الأحداث والأطفال وتعرضهم لمخاطر نفسية واجتماعية أثرت على مستقبلهم.

٢٢. وقد أكد ممثل اليونسف السابق في بغداد (فيليب هيفينك) في كانون الأول/ ١٩٩٨ أن أكثر من مليون عراقي لم يدخلوا المدارس وغادر (٢٠٠) ألف آخرين مقاعد الدراسة مبكراً بين عامي ١٩٩٦ و ١٩٩٧.

٢٣. أما على صعيد العلاقات الثقافية فقد توقف العمل بأغلب الاتفاقيات والبرامج الثقافية بين الجامعات العراقية ونظيراتها من الجامعات العربية والأجنبية والتي كان مجموعها (٣٤) اتفاقية موقعة حتى نهاية عام ١٩٨٩، بينما تقلص هذا العدد إلى (٥) اتفاقيات عام ١٩٩٥، وأصبح العدد (٣) اتفاقيات موقعة

وتجديد العمل باتفاقية واحدة خلال النصف الاول من عام ١٩٩٦. كما انخفض عدد المشاركين في المؤتمرات والفعاليات الثقافية العلمية الدولية من (١٤٢١) موفداً عام ١٩٨٩ إلى (٩٥) موفداً عام ١٩٩٦. وانخفض عدد الاساتذة العرب والاجانب الزائرين الى العراق بسبب عدم امكانية دفع نفقات السفر الدولية لعدم توافر العملة الصعبة وصعوبة الوصول من (٢٥٢) زائراً عام ١٩٨٩ الى (١١) زائراً عام ١٩٩٦.

قطاع البيئة

٢٤. ان التدمير الذي تعرضت له البيئة في العراق جراء العدوان العسكري الذي شن عليه في ١٧/ كانون الثاني/ ١٩٩١ والذي ستستمر آثاره التدميرية لأجيال قادمة قد ادى الى الحاق اضرار فادحة في مجمل عناصر البيئة وكذلك بقطاع الصحة العامة مما اسفر عن ارتفاع غير طبيعي في الاصابة بامراض السرطان والاعتلال العصبي والعضلي وغيرها. فكمية المتفجرات التي القيت على العراق تعادل سبعة امثال القوة التدميرية للقنبلة الذرية التي القيت على هيروشيما في اليابان، هذا بالإضافة الى استخدام القوات الامريكية والبريطانية للاعثة التي تحتوي على اليورانيوم . وقد اكد (بول روجرز) المحلل الدفاعي في جامعة برادفورد ((ان البحرية الامريكية كانت مزودة بأسلحة نووية تكتيكية لكنها اكتفت باستعمال سلاح آخر محرم دولياً "بلو - ٨٢" الذي ينتج كرة نارية ملتهبة تحرق كل شيء امامها في دائرة يبلغ قطرها "٢٥٠م"). ان القاء هذا الكم من المتفجرات، اضافة لما أحدثته من تدمير للعتاد والسلاح والمنشآت الصناعية والنفطية ومحطات توليد الطاقة الكهربائية وغيرها ادى الى تسرب آلاف الاطنان من السموم الى عناصر البيئة المختلفة (هواء وماء وتربة) مسببة اضرار بالغة بالنظام البيئي عموماً والاهم من ذلك هو قتل الانسان الذي يعد الوسيلة والغاية لتحقيق هدف التطور الحضاري.

٢٥. وبدأت الآثار الكارثية الناجمة عن استخدام هذا الكم والنوع من الذخائر والاعتدة تظهر بشكل جلي حيث لاحظ الاطباء العراقيون والاجانب زيادة متسارعة في اصابات السرطان وخاصة بين الاطفال. وقال العاملون في المنظمات الانسانية بما في ذلك وكالات الامم المتحدة (ان اطفال العراق يلعبون بالاعلغة الفارغة لمختلف الذخائر ومن ضمنها ذخائر اليورانيوم المنضب ولاشك ان ثمة علاقة وثيقة بين اعلغة الذخائر تلك وبين ارتفاع نسبة الاصابة بالسرطان وخاصة اللوكيميا).

٢٦. كما تسربت كميات كبيرة من المواد الملوثة نتيجة لقصف المنشآت الصناعية ومحطات توليد الطاقة والمنشآت النفطية، ومن الامثلة على ذلك قصف منشآت النفط في كركوك في ١٩٩١/١/٢٥ وقد تسبب القصف باحراق (٣) ملايين من النفط الخام. وقصف المنشآت النفطية في محافظة صلاح الدين في

١٧/٣/١٩٩٣ حيث تسبب ذلك باحراق (٥) ملايين لتر من الغاز. وفي نفس اليوم قصفت منشآت الهارثة النفطية في البصرة فتسرب (١٧) مليون لتر من النفط الخام. وقصفت منشآت النجف النفطية فتسرب الى التربة (٣) ملايين لتر من زيوت المحركات، وقصفت مصنع تصفية حامض الفوسفوريك في الانبار حيث تسرب (٥٠٠٠) طن من الحوامض.....

٢٧. ومن جهة اخرى فقد انعكست الاضرار التي لحقت بالبيئة على صحة المواطن اثر توقف محطات ضخ المياه الثقيلة وعمليات جمع النفايات والتخلص منها، مما اضطر الاجهزة الفنية الى ضخ تلك المياه الى الانهار مباشرة وبمعدل (٥ متر مكعب في الثانية) ونتج عن ذلك ارتفاع كبير في الامراض. علاوة على انخفاض اداء الوحدات البلدية في تصريف النفايات بسبب قلة الآليات وعدم توفر قطع الغيار ونقص العمال. هذا بالإضافة الى تأخر الجهود المبذولة للسيطرة على تلوث الهواء واجراءات إيقاف الزحف الصحراوي نتيجة للنقص الحاد في المضخات الاروائية والمعدات الزراعية وموادها الاحتياطية والبذور والاسمدة والمبيدات من أجل الوصول الى ادنى مستوى مقبول للمتطلبات البيئية والصحية. وتسبب الحصار في تقليص المساحات الخضراء بسبب تناقص الآليات العاملة في المشاتل الى اقل من (٥٠٪) من طاقتها، ولجوء المواطنين الى قطع الاشجار لاستخدامها في التدفئة والطبخ بعد تدمير محطات الغاز ومشتقات النفط المستخدمة في هذه الاغراض خلال العدوان العسكى عام ١٩٩١.